Moché Catane, Qui est juif ?
(Editions R. Laffont, Paris 1972).

مؤلف الكتاب يهودي من أصل فرنسي يمارس مهنة التعليم الجامعي في اسرائيل . وهو — كما يصف نفسه — يهودي مؤمن متدين ، يناضل داخل حركة تعمل « من أجل يهودية تستوحي التوراة » . والكتاب استعراض وتحليل للحكم الصادر في ١٩٧٠/١/٢٣ عن المحكمة العليا في اسرائيل حول قضية شاليت التي اثارت الرأي العام اليهودي وطرحت من جديد مسألة تعريف « اليهودي » . وشاليت ضابط يهودي في البحرية الاسرائيلية متزوج بمسيحية وله منها ولدان ، توجه يوما الى دائرة النفوس وطلب تسجيل ولديه في سجلات الحالة المدنية وفي بطاقات الهوية على انهما يهوديان ، فرفض الموظف المسؤول طلبه ، واعتمد القاعدة الدينية ، وسجل الولدين على انهما غير يهوديين . ورفع الامر الى المحكمة العليا فحكمت بامكان تسجيل الولدين كاشخاص « ذوي انتماء الى العرق اليهودي » . ولكنها اشارت الى عدم امكان اعتبارهما يهوديين بالنسبة الى أية معاملة تخضع للقضاء الشرعي اليهودي . ورأت المحكمة ان على موظف الحالة المدنية ان يكتفي — طالما ان المشرع لم يغير بعد القوانين المعمول بها — بتسجيل تصريحات المواطنين كما هي ، دون تعديلها او التشكيك فيها ، الا اذا بدا له انها مغلوطة بشكل سافر وشاذ .

ان بطاقات الهوية في اسرائيل تتضمن خانة كتب عليها « ليوم » . والغريب ان مضمون هذه الكلمة ما زال موضع جدل بين اليهود أنفسهم . وربما كان تعبير « الانتماء العرقي » أقرب التفسيرات او المعاني اليها . وقد نصحت المحكمة العليا حكومة اسرائيل بالاقلاع عن وضع هذه الخانة في بطاقات الهوية ، فرفضت . ولعلها فعلت ذلك لسببين : للحفاظ على علاقات اسرائيل بيهود الخارج ، وللاستمرار في تطبيق القانون الاسرائيلي الذي يميز بين « اليهود » و « العرب » و « الاجانب » .

وابان احتدام الجدل حول قضية شاليت قال البعض : ان الامر لا يستحق كل هذه الضجة ، فكل ولد متحدر من أم غير يهودية يستطيع اعتناق اليهودية فيما بعد ، وخصوصا عندما يقرر الزواج بيهودية . ولكن القضية أعمق من ذلك وابعد .

ان المعركة التي ربحها شاليت على صعيد القضاء (وخسرها فيما بعد على الصعيد السياسي ، لان الكنيست تبنى ، بضغط من الاحزاب الدينية ، تشريعا مغايرا لقرار المحكمة) تتجاوز بكثير حدود القرارات الادارية . فخلف الواجهة الادارية التي ارتكبت « خطأ اداريا » عندما رفضت تسجيل تصريح شاليت ، تكمن مسألة مهمة تؤرق الجنون وتتعلق بكيفية تعريف او معرفة « من هو اليهودي » .

ولليهود ، بشكل عام ، من هذه القضية موقفان متباعدان : موقف المتدينين المتزمتين وموقف العلمانيين المتحررين . ويتمسك انصار الموقف الاول باحكام « الهالخا » (او الشريعة الدينية التي تستمد احكامها من التلمود) . و « الهالخا » تعرف اليهودي بانه الشخص المولود من ام يهودية او المعتنق لليهودية . واذا كان رجال الدين من اليهود يعارضون كل تعريف غير ديني للشعب اليهودي فلخوفهم من أن يؤدي ذلك الى الاعتراف بوجود فئة من اليهود لا تخضع للشريعة اليهودية . أما أنصار الموقف الثاني فيرون ان كون الانسان يهوديا لا يعني بالضرورة كونه متدينا ، فالانسان يمكن أن يكون يهوديا بثقافته ، أو تقاليده ، أو نشأته ، او ميوله ، او بالاضطهاد الذي عاناه . والصراع بين الموقفين قديم في اليهودية ، وهو الذي دفع بطابعه وحدته الخلافات التي ذرت قرنها ، منذ بداية هذا القرن ، بين اليهود الصهيونيين واليهود الاشتراكيين . ولهذا اكتسبت قضية شاليت اهمية خاصة ومغزى كبيرا . ولهذا كذلك سارعت الشخصيات الدينية ، المتزمتة والمرموقة ، الى تجريد حملة قاسية على حكم المحكمة العليا . فصرح كبير الحاخامين الاشكناز انترمان بأن الحكم ينم عن وجود « اتجاه هدام » داخل المحكمة ، غرضه « استئصال حجر من أحجار القاعدة التي يرتكز عليها بناء اليهودية » ، ونعني به ذلك الحجر الذي حافظ على نقاوة الاسرة اليهودية ضد تسرب الثقافات الاجنبية وضد اي شكل من اشكال التهجين » . وقال كبير الحاخامين السفراديم نسيم ان « البلاد ستقذف هذا الحكم بيديها الاثنتين » ، لانه سيؤدي الى انشقاق بين « يهود اسرائيل ويهود المنفى » .